عنوان البحث: تأسيس الإدارة المدنية في السودان 1900 – 1914

الباحث الأول: سوزان علي جدوع العباسي
تاريخ النشر: جمادى الآخرة 1447 هـ/تشرين الثاني 2025

الباحث الثاني: أ.م.د. ادريس نامس دحام
مكان العمل: جامعة سامراء /كلية الآداب
تاريخ النشر: جمادى الآخرة 1447 هـ/تشرين الثاني 2025

الملخص:

لم يكن السودان تابعا لوزارة المستعمرات، بل كان تابعا لوزارة الخارجية البريطانية، وفي بعض الاحيان يكون موزعا في تبعيته بين وزارتي الخارجية والمستعمرات، ولذلك كان لكبار الموظفين البريطانيين في السودان سلطات واسعة وشبه مستقلة لعدم وضوح الرؤية حول السلطات التي يمكن الرجوع اليها في كثير من الاحوال، وقد استمد وينجت شرعيته السياسية والإدارية في السودان من معاهدة الحكم الثنائي التي خولت الحاكم العام البريطاني صلاحيات التصرف في إدارة شؤون البلاد وجمعت في يديه السلطات الثلاث التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية وبناءا على ذلك عين وينجت اعضاء حكومته الاساسيين وهم السكرتير الاداري والسكرتير القضائي والسكرتير المالي ، وعين على مستوى المديريات مديري المديريات ومفتشي المراكز والمأمورين .

الكلمات المفتاحية :الخرطوم، وينجت، الادارة المدنية، كرومر، كلية غوردون التذكارية.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 12, Issue 42, Nov 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Search title: **The Establishment of Civil Administration in Sudan (1900–1914)**

The first researcher:**Asst.Lect. Suzan Ali Jadu'**

Publication date: **November 2025**

The second researcher:

Workplace :**University of Samarra/ College of Arts**

Publication date: **November 2025**

Abstract:

Unlike other British colonies, Sudan was not under the British Colonial Office but was instead administered by the British Foreign Office, and at times its authority was divided between the Foreign Office and the Colonial Office. This ambiguity granted senior British officials in Sudan broad and almost independent powers, as there was often no clear authority to refer to in many situations. Sir Reginald Wingate derived his political and administrative legitimacy in Sudan from the Anglo-Egyptian Condominium Agreement, which empowered the British Governor-General with full authority over the country's administration, concentrating legislative, executive, and judicial powers in his hands. Based on this, Wingate appointed his key government officials-the Administrative Secretary, Judicial Secretary, and Financial Secretary-and at the provincial level, he appointed provincial governors, district inspectors, and commissioners.

Keywords:

Keywords: Wingate, Civil Administration ,Cromer ,Gordon Memorial College .

المقدمة:

اتسم الحكم المحلي خلال مدة حكم وينجت بالطابع المركزي او الحكم المباشر الذي خضع لنفوذ الضباط البريطانيين الذين خدموا في الجيش المصري ، ويليهم في الوظائف الدنيا المصريين والسوريين والاتراك واثناء تلك المدة تركز العمل الاداري في ضبط الامن والنظام العام وقمع الانتفاضات الشعبية والدينية المناهضة للحكم البريطاني، وقد حمل البحث عنوان: **تأسيس الادارة المدنية في السودان 1900- 1914** ، تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاث فقرات رئيسية وخاتمة تضمنت ابرز النتائج التي توصلت لها الباحثة، تضمنت الفقرة الاولى : **اعادة اعمار مدينة الخرطوم** وابرز الوسائل التي تم اتباعها، وتطرقت الفقرة الثانية الى : **تأسيس الادارات المدنية في الاقاليم السودانية**، ومنها كلية غوردون التذكارية، وتم التحدث في الفقرة الثالثة عن: **مراقبة العمل التبشيري** والعمل على التبشير في المسيحية باقليم الجنوب السوداني يقابله في ذلك انشاء مجلس علماء في الشمال السوداني.

تأسيس الإدارة المدنية في السودان 1900- 1914

نتيجة لغياب أي لوائح او تعليمات محددة حول الادارة في السودان، تركت وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية الى كرومر"**Cromer** " المندوب السامي والقنصل البريطاني في القاهرة (1883-1907) حرية إيجاد نمط معين من الإدارة يمكن تطبيقه من اجل تنظيم العلاقات بين السلطات والسودانيين, إذ كتب كرومر إلى وينجت"**Wingate** " بعد توليه منصبه حاكما عاما للسودان(1899-1917) خطابا حدد فيه مبادئ علاقاته مع السودان، مبينا ان ما يسعى إليه هو السيطرة على القضايا ذات التأثير المباشر على المصالح البريطانية وترك تفاصيل تنظيم الشؤون المحلية للأدوات التي سوف يتم تعينها(**روبرتسون، 1996، ص 6**).

كان كرومر يقف على قمة الهرم الاداري وكان وينجت حاكم عام السودان الرجل الثاني فيه ، إلا إن الأخير كان يمتلك سلطات واسعة في تنظيم الإدارة السودانية من اجل ترسيخ النفوذ البريطاني في السودان على حساب النفوذ المصري، إذ كان للتعاليم والاوامر الصادرة من قبله حكم القانون، لذلك لم يكن يعرف المواطن السوداني غير سلطة وسطوة الحاكم العام، إلى جانب ذلك فان الموظفين على اختلاف درجاتهم لم يكونوا يستسيغوا تلقي الاوامر إلا منه، وبفعل ذلك بات الحاكم العام للسودان صاحب القرار الأول والأخير في جميع مفاصل الإدارة العامة للسودان ، الا انه وعلى الرغم من ذلك ، اتخذ قرارات عدة من اجل تنظيم الحياة العامة ، وكان أولى تلك القرارات هو إعادة اعمار الخرطوم. (**ابو شوك،2015، ص123-124**).

اولا: اعادة اعمار مدينة الخرطوم

واجه الحاكم العام في السودان عند قيامه بحملة إعادة اعمار الخرطوم عدة صعوبات كان ابرزها هو عدم كفاية الأموال المخصصة لميزانية السودان ونتيجة لذلك باشر وينجت في طلب الأموال اللازمة عبر طرق أقل تقليدية، وحاول الحصول على مصادر مالية اخرى، فقام بأرسال تعليمات تتضمن عدم إرسال أي حسابات من السودان إلى المستشار المالي للحكومة المصرية ، واكد بأن كل شيء يجب ان يكون مخصصا لإعادة بناء الخرطوم ، باعتبارها العاصمة الرسمية للسودان تم تقديم عدة تصاميم هندسية لبناء الخرطوم الجديدة بعد ازالة المباني المتهدمة في الخرطوم القديمة، وتهيئتها لبناء مدينة جديدة متكاملة، ومن الجدير بالذكر ان السلطات قامت بتأهيل عدد قليل من مباني الخرطوم القديمة، وقد تم توسيع العاصمة إلى الضفة الشمالية من النيل الأزرق وسميت بالخرطوم بحري وأقيمت فيها محطة للسكك الحديد ومخازن وأسواق وعدد من الثكنات العسكرية ، كان الهدف من إعادة البناء هو إنشاء مدينة متحضرة تكون مقرا لإدارة السودان من خلالها ، اذ تم شق الشوارع الرئيسية بطريقة تعكس ذلك النمط، مما جعل المدينة تظهر بشكل منظم وحديث **(عبدالله، 1986، ص 107)**.

خضع السودان لسلطة وينجت مع نهاية عام 1899 وهو من أفقر المناطق على الاطلاق، لذلك كان من الضروري بذل شاقة لتقديم أدنى شكل من أشكال السيطرة الحكومية والخدمات لسكان السودان وعلى الرغم من ان وينجت كان مصمما على خدمة السودان بما يحقق طموحه السياسي وبما ينسجم ايضا على مصالح بريطانيا، الا ان استمراره في احتكار الصلاحيات الإدارية والعسكرية ،كلف بريطانيا كثيرا في السودان وغيرها من الأماكن ، اذ تم الاقتصار فقط على البريطانيين في الخدمة المدنية دون الاخذ بالاعتبار حق السكان المحليين بتلك الخدمة **(محمد، 2000 ، ص 115)**.

كان من اوليات الإدارة الجديدة هو في تطوير ما يقترب من اقتصاد مستدام للبلاد ، اذ لم يكن السودان في مطلع القرن العشرين ينتج أو يزرع أي شيء يحتاجه السكان على الاقل، وكان البريطانيون مصممين على أن تكون ملكيتهم الجديدة مكتفية ذاتيا قدر الإمكان، وتطلبت تلك السياسة ترقية كبيرة للنقل البدائي وأنظمة الزراعة الموروثة عن القرون الوسطى ، اذ كان هناك نوع من الرغبة في تحسين أوضاع السودان ولكن كان البريطانيون مصممين على أن يضعوا أقل قدر ممكن من أموالهم الخاصة في إقليم اعتبروه عبئا اداريا لا أكثر.(قاي نوت ،2009،ص9).

نفذ وينجت ما يمكن تسميته "**بداية من القاعدة**" لتحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي للسودان وغالبا ما تم تقسيم الأراضي للزراعة التي أعطيت لجنود سودانيين مسرحين من الخدمة لتزويدهم بالوسائل لإعالة أنفسهم وعائلاتهم بجهودهم الخاصة، الامر الذي ولد لديهم الاستقرار الذي نتج عنه الاعتزاز بالملكية، ولتوطيد ذلك الامر قام وينجت وبجهوده الشخصية بتنفيذ مشروع الري في منطقة الجزيرة التي تقع أسفل الخرطوم بين النيلين الأبيض الأزرق، التي تظم معظم الأراضي ذات الإمكانات الحقيقية للزراعة المكثفة في السودان.**(الصاوي،1996،ص15)**، وكانت الحبوب الرئيسية المزروعة معدة لاستهلاك السكان أنفسهم

وتشمل الدخن والذرة الرفيعة، والفول السوداني، وزرع الى جانبها مجموعة متنوعة من الحشائش كأعلاف للماشية وتوفير سلعة القطن التي يمكن للسودان تداولها في السوق العالمية ، ولاسيما ان معظم الأراضي المزروعة في السودان سواء على طول نهر النيل السفلي أو في منطقة الجزيرة، مملوكة لمن قاموا بزراعتها خلال مدة حكم الخليفة عبدالله التعايشي (1885–1898) ، فكان أحد أوائل أعمال حكومة الحكم الثنائي البريطاني– المصري هو إصدار قانون توزيع الأراضي لعام 1899، الذي حاول توفير إمدادات غذائية كافية للشعب السوداني، وقد واجه المشروع المخصص للري الذي جاء بفعل الحاجة الماسة معارضة شديدة من قبل الحكومة المصرية، وكان قلق الحكومة المصرية من أن يتطور السودان ليصبح منافسا لها في السوق العالمية للقطن، لأن القطن يعد السلعة التصديرية الأكثر أهمية بالنسبة لمصر، ونتيجة لمعارضة مصر لم يتم إطلاق مشروع الري بشكل فعال إلا في عام 1914، اذ كانت الوحدات الرئيسية التي سيتم بناؤها هي سد على النيل الأزرق الواقع على بعد 160 ميلا جنوب الخرطوم في مدينة سنار، وسلسلة من القنوات لتوجيه المياه إلى منطقة الجزيرة للري، الا ان الحرب العالمية الأولى (1914–1918) أبطأت تقدم العمل، ولم يكتمل النظام بالكامل بسبب الحرب، وقد قام وينجت بافتتاح كلية غوردون التذكارية في الخرطوم في 8 تشرين الثاني 1902التي كانت في بدايتها عبارة عن مدرسة ثم تحولت فيما بعد الى كلية تخليدا لذكرى غوردون باشا " Gordon"(1833–1885) الحاكم العام للسودان الذي قتل على ايدي مقاتلي الثورة المهدية في الخرطوم عام 1885، ومن الجدير بالذكر انه قد تم وضع حجر الاساس لها من قبل كرومر باسم الملكة فكتوريا التي وافقت ان تكون راعية للكلية عام 1900 لكن مبانيها لم تكتمل الا في عام 1903. **(بشير ،1983، ص 35)**، وقد ضمت مدرسة ابتدائية في ام درمان ، ومعهد لتدريب المعلمين والقضاة و مدرسة ابتدائية في الخرطوم ومدرسة الصناعة في ام درمان ، وكانت المدارس الابتدائية لا يقبل بها أي تلميذ الا بموافقة خاصة من الحاكم العام، اذ تم تخصيصهما في الاصل لتعليم ابناء زعماء القبائل وابناء كبار ال المهدي والانصار واصبحتا تعرفان بمدارس العرفاء**(مكي، 1952. ص 77–78).**

ثانيا: تأسيس الادارات المدنية في الاقاليم السودانية

تمت اعادة تنظيم الحكم الاداري للسودان وقسم الى خمس مديريات هي الخرطوم ،بربر، دنقلا ، كسلا ، وكردفان ، بينما اعتبرت سواكن ووادي حلفا مراكز ادارية، وقد تم تعيين وينجت حاكما عاما للسودان وسردار الجيش المصري في 23 كانون اول 1899، وتمكن من اقامة علاقات وثيقة مع العديد من شيوخ السودان، وبسبب وجوده على رأس مكتب السودان، كان من البديهي أن يكون في وضع أفضل، اذ لم يبد كرومر أي معارضة على تعيين وينجت ، الذي أستقبل نبأ تعيينه بارتياح من غالبية ضباط الجيش المصري الذين كانوا يشعرون بالامتعاض من أساليب كتشنر الاستبدادية ، ولم يكن الانتقال إلى

منصب الحاكم العام أكثر صعوبة بالنسبة لوينجت نفسه، ومن الجدير بالذكر ان هنالك عدة صعوبات واجهت وينجت ابان توليه منصبه كان منها قيام احد الوية الجيش السوداني بالتمرد في مدينة ام درمان، الى جانب ذلك كانت البلاد محرومة من التطور في المجالين الزراعي والتجاري بسبب الحروب المتواصلة التي انتهت بمجاعة عام 1899، اذ كانت الزراعة والتجارة شبه متوقفتين بسبب انخفاض عدد السكان في السودان بفعل الحروب والامراض والهجرات الجماعية الى البلدان المجاورة ، وينبغي النظر إلى الأرقام الواردة في التقرير السنوي لعام 1903، المقدم من وينجت إلى كرومر، في 1882 كان عدد نفوس السودان 8,525,000 مليون نسمة، وبلغت الوفيات أثناء حكم الدولة المهدية بسبب الأمراض 3,451,000 مليون نسمة، وبسبب الحروب 3,203,500 مليون نسمة، وفي عام 1903بات عدد نفوس السودان 1,870,500 مليون نسمة.(**ابو سليم،1992.ص58**).

شرع وينجت وبمساعدة عدد قليل من الضباط البريطانيين، وضباط وموظفين مصريين في بناء الإدارة المدنية للسودان ونجح في بناء نظام اداري جيد للسودان ، وقد كانت سلطات وينجت كحاكم عام نفسها سلطات سلفه، إذ كان كل شيء ينبع من إرادة الحاكم العام الذي يجمع ويفوض لشخصه كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهو من يبلغ لوائحه للقادة المشتركين، وغير ملزم بالاهتمام بنصائحهم، ولم تكن سلطته محددة بهيئات تمثيلية أو برأي عام، من خلال تأسيسه للمجلس الاستشاري كون وينجت لجنتين استشاريتين لمساعدته في ادارة شؤون السودان هما مجلس الحكومة المحلية في الخرطوم والمجلس الاشتشاري المركزي الذي كان تحت اشراف وينجت، وكانت المشاورات التي تجري على المستوى التنفيذي يقوم بها وينجت طوعيا، واستمر ذلك الامر لغاية عام 1910 (**ميرغني، 2014.ص63**)،

تم تأسيس مجلس الحاكم العام عام 1910 من قبل وينجت لمتطلبات المصلحة العامة وتسهيل الادارة في السودان، بعد ان شاهد وينجت نوعا من الاستقرار السياسي في السودان، وجدير بالذكر ان وينجت قام بسن مجموعة من القوانين الاساسية التي ساهمت في تنظيم الادارة في شمال السودان، وكان من ابرز تلك القوانين قانون العقوبات وقوانين الاحوال الشخصية وقوانين الادارة المحلية وقوانين تنظيم الزراعة والتجارة.(**روفائيل،2007.ص16**).

حرص وينجت بعد رئاسته لمجلس الحاكم العام على عقد أكبر اجتماع سنوي لمسؤولي السودان في القاهرة حضره سلاطين باشا وأمنائه الخاصين ومديرو جميع الإدارات وأغلب حكام المقاطعات لمناقشة ميزانية السودان لعام 1910، كان الغرض من ذلك الاجتماع هو السماح لحكام المقاطعات ومديري الإدارات بإبداء اعتراضاتهم على أمل إجراء بعض التغييرات البسيطة ، كان اجتماع القاهرة فرصة ذهبية لوينجت قابل فيها جميع حكام المقاطعات شخصيا، لذلك كان هناك نشاط كبير خلف الكواليس لمناقشة

المسائل المتعلقة بالموظفين والترقيات والسياسة القبلية والحملات العسكرية التي تمت في كثير من الاحيان. **(الطيب ،2010. ص 64).**

ادى وينجت مهمات محددة في القاهرة بصفته حاكما على السودان كان منها الزيارة الودية التي قام بها الى الخديوي عباس حلمي الثاني (1892–1914)، ومراجعة للقوات والثكنات العسكرية، ولكن الأكثر أهمية كانت المناقشات مع المستشار المالي لوزارة الحرب والضباط البريطانيين في القاهرة، التي دارت حول جميع المسائل المتعلقة بالمالية والتجنيد وشؤون الجيش ، وقد حافظ وينجت على مراسلات منتظمة مع معظم حكام المقاطعات في السودان، ناقش فيها المسائل المتعلقة بمقاطعاتهم المعنية، وكانت معظم طلباتهم ترسل بعد ذلك من وينجت إلى رؤساء الإدارات مرفقة بتوصياته الخاصة، وقد شكلت الرسائل إلى كرومر في القاهرة الجزء الأكبر من مراسلاته، وكانت مراسلات وينجت خلال تلك المدة متنوعة جدا، الى جانب ذلك خصص وينجت وقت كبير أيضا للتعامل مع الطلبات المقدمة من سكان السودان، وقد عد وينجت أن عدد الالتماسات المقدمة خلال العام 1900 يشير إلى مدى رضا الجمهور عن ادارته . **(البانقا، 1960 . ص 75)** .

وجه وينجت العديد من الالتماسات إلى سلاطين باشا وإلى قسم الاستخبارات، ووصل بعضها إلى المحافظ الإقليمي أو المدير المعني بالموضوع ، وخلال فصل الشتاء لعام 1900 استقبل وينجت عددا كبيرا من الضيوف المرموقين، وأعد تقريره السنوي عن إدارة السودان الذي تضمن تقارير مفصلة من محافظي الأقاليم ورؤساء الإدارات، بالإضافة إلى مذكرة من وينجت نفسه، ومن تلك التقارير جمع القنصل العام البريطاني التقارير السنوية عن السودان.(شبيكة، 1991، ص 123).

كان وينجت يقوم بجولة تفتيش كبيرة على الأقل مرة واحدة في كل عام، وقد تم تدوين الحسابات المفصلة لبعضها من المفتشين المرافقين لوينجت، أو من سلاطين باشا الذي كان يحتفظ بسجل يومي منتظم للأحداث، وفي عام 1902، احتفظ وينجت لنفسه بسجل يومي لجولاته على طول النيل الأبيض حتى مدينة غندوكورو الجنوبية، وفي تلك الجولات كان وينجت مصحوبا عادة بأكثر من عشرين ضابطا ومسؤولا في حكومة السودان بالإضافة إلى حراسه العسكريين (دار الوثائق القومية في الخرطوم،1964، ص112).

أسس وينجت عام 1903 مجلسا خاصا به لعقد الاجتماعات الضرورية فيه وقد شارك وينجت بنشاط في جميع فعالياته، التي كانت تذكر غالبا في مراسلات السودان مع القنصل البريطاني في القاهرة، اذ كان وينجت يستقبل جميع المسؤولين الحكوميين وضباط الجيش بعد عرض الجيش وفحص مخازنه فضلا عن لقائه مع شيوخ القبائل ، وكان وينجت يحرص على لقاء شيوخ الدين لتوزيع الهدايا من الخرز والملابس الدينية عليهم، وخلال إقامته في كل محطة تلقى وينجت طلبات و التماسات، وعين شيوخ جدد كلما كان ذلك ضروريا، وكان يحضر مختلف السباقات والأحداث الرياضية التي أعدت لتكريمه ، كانت

غاية ونجيت في تلك الاعمال هو البقاء على اتصال مباشر مع ضباطه ومسؤوليه وكذلك مع شعب السودان، ومن الجدير بالذكر ان جولات ونجيت غطت أرجاء السودان بأكملها. وبصفته مدافعا قويا عن أهمية الاتصال المباشر، اعتقد أن ولاء الشعب السوداني للحكم البريطاني كان ولاء شخصيا للحاكم العام البريطاني.**(تقرير عن المالية والإدارة والحالة الصحية في السودان، 1910، ص 5).**

خلال العقد الأول من مدة حكمه للسودان، أنشأ وينجت العديد من الهيئات الاستشارية للمساعدة في حل المشاكل الإدارية والاقتصادية، كان من أهم تلك اللجان هي لجنة اختيار حكومة السودان، واللجنة الاقتصادية المركزية، واللجنة الحكومية المركزية، وقد حدد وينجت مهام كل واحدة من تلك اللجان وعين أعضاءها ،وتركت له حرية تحديد جدول أعمال تلك اللجان ، وفي ظل تلك الظروف كان من المستحيل توقع أن تلعب تلك اللجان دورا بارزا في صنع السياسات، اذ كانت القرارات الحكومية تتخذ عادة عن طريق استشارة وينجت المباشرة مع بعض موظفيه، وكان سلاطين باشا والوكلاء في السودان يستشارون بشكل خاص بشأن معظم المشاكل، وقد تم تأسيس مجلس المحافظ العام في كانون الثاني 1910 ، من اجل التعامل مع كل المسائل الاستثنائية، وقد تكون المجلس من أربعة أعضاء بحكم المنصب، وهم المفتش العام والأمين المالي والقانوني والأمين المدني.(ابراهيم، ص. 2012 ، ص 76).

بعد ان تبين لوينجت أن العديد من القرارات الإدارية الهامة كانت تتخذ نتيجة مناقشة سريعة في اجتماع الميزانية في القاهرة بينه وبين الأمين المالي ورئيس دائرة المحافظ المعني، لذلك اقترح منح لجنة الاختيار الدائمة صلاحية التعامل مع المشاكل الإدارية العامة أيضا وكان مصرحا له بإصدار القوانين واللوائح والأوامر، وبتحديد الميزانية السنوية، وكان بإمكان الحاكم العام إلغاء قرارات المجلس أو تعليق عملياته، وفي تلك الحالة كان عليه أن يبين أسباب ذلك **(Sanderson, 1962, pp. 105-117).**

كان أول المهام التي أنجزها مجلس المحافظ العام هو وضع قواعد إجرائية خاصة به، وسمحت تلك القواعد للحاكم العام بإحالة ما يراه مناسبا إلى المجلس، وكان بإمكان المجلس التصرف ولكن فقط بصفة استشارية في جميع المسائل المتعلقة بالترقيات والتعيينات والدفاع، وكان مسموحا له بمناقشة تلك المسائل فقط إذا أحالها إليه الحاكم العام، وكان بإمكان رؤساء الإدارات والحكام الإقليميين إحالة أعمالهم المتعلقة بإداراتهم أو مناطقهم فقط إلى المجلس ،وكان على الحكام الحصول أولا على موافقة الحاكم العام ، وتركت مسألة دعوة المجلس لاجتماعاته إلى تقدير الحاكم العام الذي كان بإمكانه أيضا تأجيله متى شاء (النحال، 2005. ص 9).

تم عقد الاجتماع الأول لمجلس المحافظ العام في قصر الحاكم العام في الخرطوم في 27 كانون الثاني 1910، ووفقا للوائح لم يتم تسجيل مناقشات المجلس في المحاضر ، في الاعوام الأولى، اذ عقد المجلس العشرات من الاجتماعات في الاعوام1910 ، و1911 ، و1912 ، و 1913 ، و 1914، وقد ترأس وينجت بحدود نصف تلك الاجتماعات، التي تناولت في غالبيتها مشاكل ملكية الأراضي والموظفين

والزراعة والتجارة، الى جانب ذلك تم تخصيص سلسلة خاصة من الاجتماعات للميزانية السنوية، وفي العام الأول لتأسيس ذلك المجلس حدث أول خلاف جدي عندما اضطر المجلس للتعامل مع رواتب أعضائه، ونتيجة لذلك أصبح وينجت و الدون جورست(1907–1911) "Eldon Gorst" الوكيل والقنصل العام لبريطانيا في القاهرة الحكمين الوحيدين فيما يتعلق بترقيات وأجور أعضاء المجلس ومع ذلك، عندما حاول جورست التدخل في الشروط العامة للتوظيف في الخدمة المدنية السودانية، رفض المجلس اقتراحه واضطر جورست نتيجة لذلك إلى التراجع عنه ، لقد كانت إنجازات المجلس متواضعة نسبيا، الا أنه وفر إطارا دائما لتبادل الآراء بين رؤساء الإدارات المختلفة، ومكنهم من اكتساب نظرة أوسع على الشؤون الحكومية. (تاوضروس، 2007 ، ص 12).

كان وينجت مؤمنا بالتوجه الشخصي المباشر في علاقاته مع مرؤوسيه وتعامله مع الشعب السوداني، وقد طور وينجت علاقاته مع المسؤولين البريطانيين أثناء جولاته التفتيشية والاجتماعات السنوية في القاهرة وزياراته الأخرى إلى مدينتي الخرطوم و دنقلا فضلا عن اجراءه لمراسلات كثيرة غالبا ما كانت تتجاوز العلاقة الرسمية بين حاكم عام ومرؤوسيه، ومع ذلك لم تكن تلك العلاقات مألوفة ، وقد كرس وينجت نفسه إلى الحكم كحاكم عام، بينما جرى تكليف عدد قليل من الضباط البريطانيين بقيادة الجيش المصري، ربما كان ذلك إلى حد ما بسبب ميوله الشخصية، وأنه اضطلع بدور أكثر فعالية في الإشراف على الجيش عندما تكون الظروف الامنية سيئة في البلاد. (Jackson, 1960 . p.59) .

ثالثا: مراقبة العمل التبشيري.

أوضح كرومر مرتكزات السياسة الدينية التي ستتبعها حكومة السودان لأول مرة عام 1899 في خطابه بمدينة أم درمان ،وحذر من السماح للقيام بأي أنشطة للبعثات التبشيرية في الأقاليم المسلمة في السودان التي من شأنها أن تجعل امتداد النشاط التبشيري ينظر إليه من قبل الشعب السوداني المسلم على أنه أول نتيجة للتدخل البريطاني في شؤون البلاد وكان يرى كرومر ان النشاط التبشيري في الشمال السوداني المسلم استفزازا للمسلمين و يكاد يكون ضربا من الجنون(**النحال، 2005. ص 42).**

كان من أخطر ممارسات الإدارة الاستعمارية في جنوب السودان هو منحها تصاريح عمل للإرساليات التبشيرية في مناطق الجنوب، وقد تم تحديد مناطق نفوذ لكل إرسالية لتباشر عملها هناك، كانت التسهيلات التي منحتها الإدارة البريطانية للمبشرين تمثل تحالفا بين الإدارة الاستعمارية والكنسية، وإيذانا بحرب ضد الإسلام ومنع وصوله الى الجنوب ،وفي عام 1910 قامت الحكومة باستبدال القوات المصرية التي كانت تعمل هناك بجنود من أبناء الجنوب كانوا يمثلون النواة الأولى للفرقة الاستوائية التي ما إن جاءت الحرب العالمية الأولى حتى تفرعت في خمس من مناطق الجنوب وبذلك تعرضت حكومة السودان للضغط من جميع الجوانب للسماح بعمليات التبشير النشيطة، فكانت البعثات التبشيرية الكاثوليكية

تمارس نشاطها بتأييد من الحكومة النمساوية ، وكذلك بعثة مبشري الكنيسة وغيرهم من المبشرين **(تاوضروس، 2007. ص 14).**

أثار ذلك عددا من المشاكل أمام الحكومة الجديدة منها:

أ- لم يكن التبشير بالمسيحية تشكل جزءا من سياسة الحكومة البريطانية في المستعمرات أو المحميات، وكان من عادة الحكومة البريطانية أن تلتزم ازاء جمعيات التبشير موقف الاكتفاء بالأشراف والمراقبة لضمان عدم استخدامها غير الأساليب المشروعة والوسائل لأقناع غير المسيحيين باعتناق العقيدة المسيحية .

ب- كانت سياسة الحكومة البريطانية ازاء النشاط التبشيري في البلاد الاسلامية التابعة لها هي اقناعهم بأن العمل التبشيري ليس أداة من الأدوات التي تستخدمها الحكومة المدنية(**بخيت، 1987،ص 20).**

قام وينجت بتوجيه سلاطين باشا بوجوب منع أي أنشطة تبشيرية في الأقاليم المسلمة، وفي ذلك الامر كان سلاطين باشا متفقا مع معظم زملائه البريطانيين ، كان هدف وينجت من ذلك التوجيه هو الحد من تأثير أي ديانة قدر الإمكان، ونتيجة لذلك استقرت حكومة البلاد بعد ان جرى اتباع تلك المبادئ مع اجراء تعديلات معينة، طوال مدة حكم وينجت كحاكم عام، أذ سمح للمبشرين بالدعوة في المقاطعات الجنوبية، في حين تم تقييد نشاطهم في الشمال واقتصر على الأنشطة التعليمية.

(Speech by Lord Salisbury on June 19, 1900, (1922),P.591).

قام وينجت بتشكيل مجلس العلماء في حزيران 1901، الذي كان يضم نخبة من علماء الدين السودانيين وكان مقره في جامع ام درمان، كان الغرض منه تقديم النصح والمشورة للحاكم العام، ومنح الشرعية لقرارات الحاكم العام، واشترط عند تشكيل ذلك المجلس أن تنال جميع القرارات الحكومية التي تتناول قضايا الإسلام موافقة ذلك المجلس. **(بخيت، 1987،ص 20).**

كان انشغال وينجت بقضايا السودان الرئيسية، ونتيجة لذلك زادت الطرق الصوفية إلى حد كبير، وكان رأي وينجت أن يتم التعامل معها بهدوء و بحزم عن طريق مجلس العلماء، وكانت جميع المسائل الدينية تقع ضمن مسؤولية سلاطين باشا، أذ ضم مجلس العلماء أقرب أصدقائه الذين كان يستشيرهم بشكل متكرر وبالتعاون مع المجلس، الامر الذي اكسب قرارات الحكومة شرعية إسلامية **(الشمالي، 2004، ص19).**

تمثلت سياسة وينجت في حظر حرية التبشير والوعظ شمال خط العرض10 التي وضعت من قبل كرومر وحفظت مع بعض التعديلات البسيطة طوال مدة حكم وينجت كحاكم عام، اذ سمح للجمعيات التبشيرية بإنشاء محطات طبية وفتح مدارس في المقاطعات المسلمة، ونتيجة لذلك تم السماح لمجموعة من الجمعيات التبشيرية العمل في السودان ،اذ كان الآباء من فيرونا قد عملوا في السودان منذ عام

1848، واثناء مدة حكم الدولة المهدية تم اغلاق محطاتهم وسجن بعض المبشرين، وجدير بالذكر ان جمعية الآباء من فيرونا هم أول من وصلوا إلى السودان بعد استعادة السيطرة عليه عام 1898 وتعهدوا بالامتثال لسياسة الحكومة بعدم التنصير.

Oliver,)

1952, p. 213) ،وعلى الرغم من الجمعيات التبشيرية قاموا بفتح مدارس ومحطات طبية في الشمال، لكنهم ركزوا جهودهم في المقاطعات الجنوبية غير المسلمة، ووصلت الجمعيات البروتستانتية الامريكية إلى السودان في 1899 وأنشأوا أول محطة لهم على نهر السوباط عام 1901، وقد سمح وينجت لبعثة السودان المتحدة التبشيرية بفتح محطة في مدينة ملوط الجنوبية ، كما سمح للبعثة النمساوية بإعادة فتح محطتها في هيلينج، التي كانت قد أغلقت بأمر المهدي منذ عام 1883، في كلتا الحالتين، اعتبر وينجت تلك المناطق غير مسلمة، وعلى ذلك ادخل المبشرين اليها من أجل إيقاف انتشار الدين الإسلامي فيها. **(Sanderson, 1962, pp. 105-117).**

بدأ ارتباط الجمعية المسيحية للبعثات بالسودان بعد مقتل غوردون عام 1885، عندما خصص 3000 جنيه استرليني في اجتماع في لندن لبعثة تخليد ذكرى غوردون في السودان، وعلى الرغم من رفض وينجت، أمرت الجمعية المسيحية للبعثات أعضاءها بالبقاء في الخرطوم والقيام بأي عمل يمكنهم القيام به، اذ بنت الجمعية مقرها الرئيسي في الخرطوم على أرض مؤجرة من الحكومة، وعلى الرغم من منح تلك الأرض لبناء مخزن الجمعية لأنشطتها المستقبلية في الجنوب، انتظرت الجمعية المسيحية للبعثات الوقت المناسب للشروع في الأنشطة التبشيرية بين المسلمين.

(Annual Report of the Church Missionary Society. (1904–1905).p.140).

كانت الجمعية المسيحية للبعثات أقل تبريرا من الجمعيات التبشيرية الأخرى في إبقاء مبشريها في الخرطوم، وكانت البعثات البروتستانتية والنمساوية لديها الكثير من المؤمنين من السكان المسيحيين وبالتالي كان مسموحا لهم بافتتاح مدارس ومحطات طبية في الشمال ، ومع ذلك لم تكن للجمعية المسيحية للبعثات أي مؤمن أصلي أو أطفال مؤمنين لتعليمهم، لذلك لم يسمح لهم بالقيام بالأعمال التعليمية والطبية عام 1903 **(جرجيس، 1997، ص 5)**، وبعد زيارة كرومر للسودان، خفف القيود على التعليم التبشيري وسمح للجمعية المسيحية للبعثات بفتح مدرسة في الخرطوم بشرط أن يتمكن الأطفال المسلمون من الانسحاب من التعليم الديني المسيحي، كما خفف الأمر الحكومي الذي يحظر على المبشرين الوعظ بشكل خاص للمسلمين، وسمح للجمعية المسيحية للبعثات بالوعظ لمواطنيها المحليين، شريطة ألا يعقدوا اجتماعات عامة، ولكن ظلت ضغوطات الحكومة على الجمعية المسيحية للبعثات لإنشاء بعثة في الجنوب دون استجابة. **(ابيل، 1992. ص 14)** .

حاولت الجمعية المسيحية للبعثات عام 1905 استهداف المسلمين عن طريق توزيع صحيفتها "**المشرق والمغرب**"، الا ان الحكومة تدخلت مرة أخرى ومنعت توزيعها في المقاطعات الشمالية ، وقد امتثلت الجمعية المسيحية للبعثات عام 1906 لرغبة الحكومة في إنشاء محطة بعثة في الجنوب ومع ذلك وحتى في السنوات اللاحقة كانت جهودها الرئيسية منصبة في مجال البعثات التعليمية والطبية في المقاطعات المسلمة.(**جراي، 1961. ص26**) .

أسست الجمعية المسيحية للبعثات مدرسة للبنات في الخرطوم عام 1903، بعد مدة قصيرة من الحصول على إذن كرومر، ومع ذلك لم تكن الجمعية تنوي الامتثال لطلب كرومر بأن يقدم كل والد مسلم موافقته الخطية على تلقي طفله للتعليم الديني ،وكانت النتيجة أن الجمعية المسيحية للبعثات ركزت جهودها على إحضار البنات المسلمات إلى مدارسها، أما بالنسبة لمشاركتهن في التعليم الديني، فقد قال بعض الآباء أنهم لا يرغبون أن يخضع أطفالهم لذلك، ولكن بشكل عام يحضرون في النهاية، على الرغم من ذلك اقترح مجلس إدارة الجمعية المسيحية للبعثات. أن يدفع المسلمون الذين أعفوا من دروس الكتاب المقدس رسوما مدرسية إضافية(Sanderson, 1962, pp. 105-118) .

اقترحت لجنة حكومية خاصة في كانون الاول عام 1906 فرض تفتيش حكومي على جميع المدارس التبشيرية، وفرضت شروطا أكثر صرامة لإدارة المدارس، وتضمنت بندا خاصا ينص على أنه لن يسمح لأي طفل بحضور التعليم الديني دون الموافقة الخطية لوالديه، وفي كانون الثاني 1907، قام القائم بأعمال الأمين المدني بتفتيش جميع المدارس التبشيرية، وكشف في تقريره أن جميع المسلمين في المدارس الكاثوليكية كانوا معفيين من التعليم الديني، ومع ذلك كان هناك (11) طالبا مسلما في احدى تلك المدارس و(59) فتاة مسلمة في مدرسة بنات الجمعية المسيحية للبعثات خاضعين للتعليم الديني **.(Watson, (1905). P. 93)**

أدرك كرومر أن المشكلة الرئيسية كانت في مدرسة بنات الجمعية المسيحية للبعثات، واقترح على وينجت فتح مدرسة حكومية بدلا من ذلك، الا ان وينجت كان مترددا في الموافقة على طلب كرومر، وكانت وجهة نظره إذا فتحت الحكومة مدرسة للبنات، فسوف تثير الجمعية المسيحية للبعثات ضجة في الصحافة البريطانية وستعترض أيضا على التفتيش الحكومي على مدارسها، لذلك قرر وينجت عدم المضي قدما في ذلك المشروع، وفتحت الجمعية المسيحية للبعثات مدارس إضافية للبنات في أم درمان وعطبرة وأصبحت الحصيلة سبعة عشر مدرسة تبشيرية في الأقاليم الإسلامية بحلول 1910، في حين كان هناك فقط أربع مدارس في الجنوب الذي يفترض أن يكون المركز الرئيس للمبشرين، وفي نفس العام أدخل وينجت رقابة أشد صرامة على التعليم التبشيري كتدبير مضاد لزيادة سلطة المبشرين ، وفرض على المدارس التبشيرية أن تخضع لتفتيش منتظم من ممثلي الحاكم العام، وتطلب الموافقة على منهاجها الدراسية وهيئة التدريس من السلطات، وكما كان الحال من قبل،

كان على أي طفل أن يجلب موافقة مدونة من والديه إذا أراد المشاركة في التعليم الديني (Letter from Gwynne to Wingate. 1910. P.103)

دأبت إدارة وينجت على تعميق الخلافات عن طريق التشجيع على استعمال اللغات واللهجات المحلية في جنوب السودان، ومنع انتشار اللغة العربية فيه، وعملت على نشر اللغة الانكليزية، فتمكنت من خلق نخبة مثقفة تجاوزت الثقافة المحلية واكتسبت القيم الغربية، فأصبحت اللغة الانكليزية تجمع بين المثقفين الى جانب استعمالها في المعاملات الرسمية.(**لمياء، 2016، ص28**).

اتبع وينجت سياسة إخضاع القبائل الجنوبية، إذ عمل على إقامة حاميات في الجنوب بإشراف مباشر من قبله وعدد من الضباط البريطانيين، إضافة إلى ذلك استخدمت الإدارة البريطانية سياسة الترغيب والترهيب، وسياسة فرق تسد بين القبائل، ليتمكنوا من السيطرة على القبائل الجنوبية التي كانت ترفض الخضوع . **(عمار، 1997، ص38).**

قام وينجت بإدخال عدد من الأساليب الإدارية الحديثة ،اذ عمل على إنشاء المحاكم والدوائر الرسمية، وتحسين طرق المواصلات، كذلك عمل في الوقت ذاته على تعميق الفوارق بين شمال السودان وجنوبه، وقد عمل وينجت في جنوب السودان على منع السكان الشماليين ومعهم المصريين من السفر إلى الجنوب منذ عام 1904، إلا بإذن منه. **(ابيل، 1992. ص 15).**

وإمعانا في سياسته ضد الشعب السوداني قام باتخاذ خطوة مهمة ، تمثلت في المباشرة بتشكيل نواة قوة عسكرية محلية في جنوب السودان عام 1914 أطلق عليها اسم الفرقة الاستوائية ، تألف جميع أعضائها من أبناء قبائل الاستوائية، تحت إمرة ضباط بريطانيين لتحل محل الحامية الشمالية التي كانت تضم خليطا من أبناء الشمال والجنوب. **(قاي نوت ،2009، ص35).**

الخاتمة:

من خلال البحث توصلت الباحثة الى النتائج الاتية:

1. كان لكل من كرومر ووينجت اليد الطولى في السودان وادارته بعد عقد اتفاقية الحكم الثنائي.
2. عمل وينجت على اعادة اعمار الخرطوم واقامة البنى التحتية المدمرة فيها وقام ببناء كلية غوردون التذكارية تخليدا لذكرى غوردون الذي تم قتله في الخرطوم من قبل قوات المهدي.
3. اقام وينجت الإدارات المدنية في شمال السودان واستحدث عدد من الإدارات كان منها مجلس العلماء .
4. لم يسمح بالعمل التبشيري في الشمال لوجود الغالبية العظمى فيه من المسلمين، وشجع على انتشاره في الجنوب لايقاف التأثير الاسلامي في الجنوب ، الامر الذي عزز في ايجاد حاجز بين ابناء الشمال والجنوب.
5. حرص وينجت على تعميق الخلافات عن طريق التشجيع على استعمال اللغات واللهجات المحلية في جنوب السودان، ومنع انتشار اللغة العربية فيه، وعمل على نشر اللغة الانكليزية.
6. لإحكام قبضته على السودان قام وينجت بإنشاء المحاكم والدوائر الرسمية، وحسن طرق المواصلات، وعمل على تعميق الفوارق بين شمال السودان وجنوبه، ومنع السكان الشماليين ومعهم المصريين من السفر إلى الجنوب منذ عام 1904، إلا بإذن منه.
7. قام باعطاء صلاحيات واسعة الى صديقه النمساوي سلاطين باشا وخوله بادارة البلاد عن طريق اعطائه منصب المفتش العام الذي كان يتحكم من خلاله بقرارات مجلس العلماء الذي يمنح الشرعية لما يقوم به الحاكم العام من افعال ومايصدره من قرارات.
8. اقام نواة قوة عسكرية محلية في جنوب السودان عام 1914 أطلق عليها فيما بعد اسم الفرقة الاستوائية ، تألف جميع أعضائها من أبناء جنوب الاسودان واشرف عليهم ضباط بريطانيين.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابيل، ا. (1992). جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود (ترجمة بشير محمد سعيد). لندن. شركة ميد لايت المحدودة.
2. ابو شوك، ا. ا. (2015). السودان: السلطة والتراث (ج5). ام درمان . مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي.
3. ابو سليم، م. ا. (1992). أدوات الحكم والولاية في السودان. بيروت. دار الجيل.
4. ابراهيم، ص. (2012). الإسلام في شمال يوغندا – السودان بعيون غربية. القاهرة . مكتبة جزيرة الورد.
5. البانقا، س.(1960). اضواء على النظام القبلي والادارة في السودان ، الخرطوم . مطبعة الحكومة .
6. بخيت، ج. م. ع. (1987). الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان 1919–1939 (ترجمة هنري رياض، ط2). الخرطوم. (د.م. ن).
7. بكر، م. ا. (1987). تاريخ السودان القديم (ط2). القاهرة . دار المعارف.
8. بشير، م. س. (1965). السودان: مفترق طرق أفريقيا. لندن. مطبعة دوفور.
9. جرجيس، ا. ا. (1997). المسيحية في السودان. الخرطوم. (د.م. ن).
10. دار الوثائق القومية في الخرطوم. (1964). وفد السودان: مآسي الإنجليز في السودان. القاهرة. دار الشروق للنشر والطباعة.
11. تقرير عن المالية والإدارة والحالة الصحية في السودان عام 1909، مرفوع من السير الدن غورست إلى السير إدوارد جراي. (1910). تقرير أحوال السودان عام 1909. مصر.
12. الصاوي، أ. (1996). إصلاح الحكومة لتواجه المشاكل اليوم بالمستوى اللائق. الخرطوم . دار الوثائق القومية.
13. الشمالي، م. ح. ع. (2004). الأحزاب الاتحادية في السودان 1944–1966. (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات).
14. الطيب، ا. ا. هـ. (2010). تطور التعليم في السودان 1899–1955. الخرطوم. شركة مطابع السودان للعملة.
15. تاوضروس، ن، ي،(2007). رحلة الكنيسة القبطية الأرثوكسية في ارض كوش. القاهرة . مطبعة الحياة.
16. جراي و. ر. ، تاريخ جنوب السودان، 1839–1889، 1961، لندن، (د. م. ن).
17. عباس ، مكي(1952)، قضية السودان: الخلاف حول الملكية المشتركة الأنجلو–مصرية 1884–1951، لندن. دار نشر فابر وفابر المحدودة.
18. عبدالله، ع. ح. (1986). الحكم المحلي والإدارة في السودان. القاهرة. دار المستقبل العربي.
19. عمار، ا. ش. م. (1997). معالجة الصحافة السودانية لقضية الحرب في جنوب السودان 1987–1989. الخرطوم. دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة.
20. عمر بشير، م. (1983). تطور التعليم في السودان 1898–1956. الخرطوم ، دار الجيل.
21. قاي نوت، ج. (2009). جنوب السودان: آفاق وتحديات. الخرطوم. دار عزة للنشر والتوزيع.
22. قاي نوت يوه، ج. (2009). ثورة في جبال الاستوائية (ترجمة محمد علي جادين). الخرطوم. دار عزة للنشر والتوزيع.
23. لمياء، م. ع. ا. ش. (2016). أثر السياسة البريطانية في مشكلة جنوب السودان 1881–1936 (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد).
24. محمد، ع. س. (2014). القاهرة .قصة حرب أهلية. الحضارة للنشر.

25. محمد، م. س. (2000). حروب الموارد والهوية. المملكة المتحدة. دار كمبريدج للنشر.
26. النحال، م. س. (2005). نضال شعب السودان خلال قرن من الزمان. بيروت. الدار العربية للموسوعات.
27. روبرتسون، ج. (1996). السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال (ترجمة مصطفى عابدين الخانجي). دار الجيل.
28. روفائيل، ك. ب. (2007). الإدارة البريطانية في جنوب السودان 1900–1956 (ترجمة محمد علي جادين). مركز عمر البشير للدراسات.
29. سعيد، م. م. (ترجمة). (1992). جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود. شركة ميد لايت المحدودة.
30. شبيكة، م. (1991). السودان في قرن 1819–1910. بيروت. دار الجيل.

List of sources and references:

1. Abel, A. (1992). South Sudan: Persistence in violating treaties and covenants (Bashir Mohamed Said, Trans.). London: Medlight Ltd.
2. Abu Shouk, A. A. (2015). Sudan: Authority and heritage (Vol. 5). Omdurman: Abdel Karim Mirghani Cultural Center.
3. Abu Salim, M. A. (1992). Instruments of governance and authority in Sudan. Beirut: Dar Al-Jeel.
4. Ibrahim, S. (2012). Islam in Northern Uganda – Sudan through Western eyes. Cairo: Geziret Al-Ward Library.
5. Al-Banga, S. (1960). Highlights on the tribal system and administration in Sudan. Khartoum: Government Press.
6. Bakhit, G. M. A. (1987). British administration and the national movement in Sudan, 1919–1939 (Henry Riyadh, Trans., 2nd ed.). Khartoum: n.p.
7. Bakr, M. A. (1987). Ancient history of Sudan (2nd ed.). Cairo: Dar Al-Maaref.
8. Bashir, M. S. (1965). Sudan: The crossroads of Africa. London: Dufour Press.
9. Jirjis, A. A. (1997). Christianity in Sudan. Khartoum: n.p.
10. National Records Office in Khartoum. (1964). The Sudan delegation: British tragedies in Sudan. Cairo: Dar Al-Shorouk for Publishing and Printing.
11. Gorst, R. W. (1910). Report on finance, administration, and health conditions in Sudan for the year 1909, submitted to Sir Edward Grey. Egypt: n.p.
12. Al-Sawi, A. (1996). Government reform to address current problems appropriately. Khartoum: National Records Office.
13. Al-Shamali, M. H. A. (2004). The Unionist Parties in Sudan 1944–1966 (Unpublished doctoral dissertation). University of Baghdad, College of Education for Women.
14. Al-Tayyib, A. A. H. (2010). Development of education in Sudan 1899–1955. Khartoum: Sudan Currency Printing Company.
15. Tawadros, N. Y. (2007). The journey of the Coptic Orthodox Church in the land of Kush. Cairo: Al-Hayat Press.
16. Gray, R. (1961). A history of Southern Sudan, 1839–1889. London: n.p.

17. Abbas, M. (1952). The Sudan question: The Anglo-Egyptian condominium dispute, 1884–1951. London: Faber and Faber Ltd.

18. Abdullah, A. H. (1986). Local government and administration in Sudan. Cairo: Arab Future House.

19. Ammar, I. S. M. (1997). Coverage of the Sudanese press on the war in South Sudan, 1987–1989. Khartoum: Africa International University Press.

20. Bashir, M. O. (1983). Development of education in Sudan, 1898–1956. Khartoum: Dar Al-Jeel.

21. Guy Nout, J. (2009). South Sudan: Prospects and challenges. Khartoum: Azza Publishing and Distribution.

22. Guy Nout Yoh, J. (2009). Revolution in the Equatoria Mountains (Mohamed Ali Jadin, Trans.). Khartoum: Azza Publishing and Distribution.

23. Lamyaa, M. A. A. S. (2016). The impact of British policy on the South Sudan problem, 1881–1936 (Unpublished master's thesis). University of Baghdad.

24. Mohamed, A. S. (2014). Cairo: A civil war story. Cairo: Al-Hadara Publishing.

25. Mohamed, M. S. (2000). Wars of resources and identity. United Kingdom: Cambridge Publishing House.

26. Al-Nahhal, M. S. (2005). The struggle of the Sudanese people over a century. Beirut: Arab Encyclopedias House.

27. Robertson, J. (1996). Sudan: From direct British rule to the dawn of independence (Mostafa Abdeen Al-Khanji, Trans.). Beirut: Dar Al-Jeel.

28. Raphael, K. B. (2007). British administration in South Sudan, 1900–1956 (Mohamed Ali Jadin, Trans.). Omar Al-Bashir Center for Studies.

29. Said, M. M. (Trans.). (1992). South Sudan: Persistence in violating treaties and covenants. Medlight Ltd.

30. Shabeeka, M. (1991). Sudan in a century, 1819–1910. Beirut: Dar Al-Jeel.

المصادر الاجنبية:

1. Annual Report of the Church Missionary Society. (1904–1905). London .
2. Jackson, H. C. (1960). Pastor on the Nile. London.
3. Letter from Gwynne to Wingate, Khartoum, December 26, 1910. (1910). SAD/103.
4. Lugard, F. D. (1922). The Dual Mandate. London.
5. Oliver, R. (1952). The Missionary Factor in East Africa. London.
6. Sanderson, L. (1962). Educational Development in the Southern Sudan, 1900–1948. Sudan Notes and Records .
7. Watson, C. R. (1905). Missionary Conditions in the Egyptian Sudan. Missionary Review of the World, 28, 85–93.
8. Speech by Lord Salisbury on June 19, 1900, at Exeter Hall, cited in Lugard, F. D. (1922). The Dual Mandate. London.

Vol 12, Issue 42, Nov 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X